

CD/PV.919
13 February 2003

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة عشرة بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد راكش سود (الهند)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩١٩ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود في البداية أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب، بالإنابة عن جميع الوفود المشتركة في مؤتمر نزع السلاح، عن بالغ الحزن والأسى إزاء الحادث المروّع الذي راح ضحيته أفراد طاقم المركبة الفضائية كولومبيا السبعة. وأود أن أنقل عزاء المؤتمر إلى أسر الضحايا وإلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وأود أيضاً أن أرحب رسمياً بانضمام ممثل هنغاريا الدائم الجديد، السفير تيبور توت، إلينا.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه المناسبة أيضاً لأرحب بمساعد وزير الخارجية لشؤون تحديد الأسلحة بالولايات المتحدة، السيد ستيفن ريدميكر، الذي سيتحدث أمام المؤتمر اليوم. وقبل التحاقه بوزارة الخارجية، كان كبير المستشارين القانونيين بلجنة الأمن الداخلي المختارة بمجلس النواب بالولايات المتحدة. وقد تقلّد مناصب في ملاك لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب، بما في ذلك كبير المستشارين القانونيين لحزب الأقلية، وكبير المستشارين القانونيين ونائب مدير شؤون الموظفين. وخلال تلك الفترة، لعب دوراً رئيسياً في وضع جدول الأعمال التشريعي والرقابي للجنة وقُدّم مشورته بشأن قضايا تدخل في صميم عمل هذا المؤتمر. ونعتبر وجوده بيننا دليلاً على التزام حكومته وما توليه من أهمية لمؤتمر نزع السلاح.

وتضم قائمة المتحدثين أيضاً السفير وولفغانغ بيتريتش سفير النمسا.

وأدعو الآن وكيل الوزارة، السيد ستيفن ريدميكر، ليلقي كلمته أمام المؤتمر.

السيد ريدميكر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري السبالغ أن أقف للمرة الأولى أمام مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن أطيّب تمنياتي للرئيس، السفير سود، بفترة ولاية مثمرة.

وأود أيضاً أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عبارات العزاء الموجهة لأسر رواد الفضاء الذين كانوا على متن المركبة الفضائية كولومبيا. وقد كان الطاقم، كما تعلمون، من جنسيات متعددة إذ لم يكن يقتصر على المواطنين الأمريكيين فحسب بل ضم أيضاً مواطناً من إسرائيل وامرأة كان بلدكم مسقط رأسها.

وأريد في خطابي الأول هنا أمام هذه الهيئة أن أعرض رؤية حكوميّ لدور تعددية الأطراف في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ولا حاجة بنا هنا لأن نذكّر بأننا نعيش في عصر محفوف بالمخاطر، نواجه فيه أخطاراً تنفرد المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل مؤتمر نزع السلاح، بالقدرة على التصدي لها. وهذه الأخطار ليست فقط في أذهان الدبلوماسيين هنا في جنيف وفي نيويورك فالنظرة العابرة إلى العناوين الرئيسية اليوم تظهر أن هذه المخاطر هي الشاغل الرئيسي لزمنا. وتشمل هذه المخاطر، على سبيل المثال فقط، تطوير وإخفاء برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق، وبرامج الأسلحة النووية في كوريا الشمالية، والإرهاب، كما شهدنا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وربما كان أعظم المخاوف جميعها هو خطر حصول الإرهابيين قريباً على أسلحة دمار شامل خاصة بهم.

ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح قد فشل طوال ست سنوات في الاتفاق على كيفية التحرك للتصدي لمخاطر أسلحة الدمار الشامل - أو أي تحديات أخرى تتعلق بتحديد الأسلحة في هذا الشأن. وقد أصبح من الشائع الآن في بعض الدوائر انتقاد الولايات المتحدة على انتهاج سياسة توصف بأنها ذات نزعة "انفرادية". وبطبيعة الحال، ينصح أصحاب هذه التهمة دولتي بأن تسلك بدلاً من ذلك طريق "تعددية الأطراف". ومن المؤكد أنهم إذا كانوا يقصدون تعددية الأطراف من النوع الذي شهدناه في مؤتمر نزع السلاح على مدى الأعوام الستة الماضية للولايات المتحدة العذر إن أرادت أن تُجرَّب شيئاً آخر. وأعتقد في الواقع أنه إذا ما استمر نوع تعددية الأطراف الذي نشهده هنا في مؤتمر نزع السلاح وإذا ما انتشر إلى المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، فسرعان ما ستملكنا جميعاً النزعة الانفرادية، أو على الأقل شيء آخر غير النزعة إلى تعددية الأطراف.

ومع ذلك، أرفض بالإبادة عن حكومتي، أي إحياء بأن الولايات المتحدة لا تلتزم بالوسائل المتعددة الأطراف في تحقيق أهداف السياسة العامة. وعلى العكس تماماً فسياساتنا بمفهومها الصحيح، هي في صميمها قائمة على تعددية الأطراف. وإن كان هناك اختلاف بين سياسة الولايات المتحدة الحالية وسياستها في الماضي فإنما يرجع ذلك إلى إدراكنا أن تعددية الأطراف قد زادت أهمية في عصر ما بعد الحرب الباردة أكثر من أي وقت مضى وأنه بدون القيادة - أي بدون العزيمة - فإن تعددية الأطراف محكوم عليها بالفشل. وفي عدد من الحالات الأخيرة، قررنا لما رأيناه من ضرورة، أن نوَفِّر القيادة - أي العزيمة - اللازمة لنجاح تعددية الأطراف. وإصرارنا على أن تكون تعددية الأطراف فعالة قد لا يجعلنا نحظى بقبول الآخرين دائماً لكنه لا يجعلنا بالتأكيد "ذوي نزعة انفرادية".

ولنأخذ على سبيل المثال المسألة العراقية. فطوال ما يقرب من اثني عشر عاماً، ظل النظام العراقي يتحدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩١، قامت الأمم المتحدة بوزع مفتشين للأسلحة في العراق، وعُرقِل عمل المفتشين واستمر تحدي ولاية مجلس الأمن سنوات طويلة. وقد يكون نشاط العراق في مجال أسلحة التدمير الشامل قد أبطئ لكنه لم يتوقف قط. وكان من المفترض أن تقف عقوبات الأمم المتحدة حائلاً دون ذلك، لكن تلك العقوبات، شأنها شأن المفتشين أنفسهم، أصبحت على مر الزمن في نظر بعض الدوائر جزءاً من المشكلة وليست جزءاً من الحل. وأوقف العراق أخيراً كل تعاونه مع المفتشين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، منهياً من الناحية الفعلية مهمتهم في العراق.

إن هذا السجل ليس سجلاً يستطيع أي مناصر صادق لتعددية الأطراف أن يشير إليه بفخر وهو بالتأكيد لا يبعث على ارتياح أي إنسان يقلقه انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولم تتخذ الأمم المتحدة قراراً قاطعاً بمواجهة تحدي العراق للمجتمع الدولي إلا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بعد تزايد الضغوط التي بدأها الولايات المتحدة. وتوجت المفاوضات الصعبة التي استمرت قرابة شهرين، بالتعاون الوثيق مع شركائنا في مجلس الأمن، بإصدار القرار ١٤٤١ بالإجماع، وهو القرار الذي أعلن أن العراق في حالة خرق جوهرية لالتزاماته، وعزز سلطات المفتشين، ونَبَّه العراق إلى ضرورة انتهاج هذه الفرصة الأخيرة لنزع أسلحته وإلا تعرَّض لـ "عواقب خطيرة".

وبعد مرور خمسة أيام على صدور القرار ١٤٤١، وافق العراق على عودة المفتشين وعلى أحكام القرار. ولم يكن رضوخ العراق ناتجاً عن تغيير فجائي في الموقف أو عن قرار استراتيجي بتزع السلاح من جانب صدام حسين. بل كان ذلك ناجماً عن التصميم الموحد لمجلس الأمن على مواجهة العراق والتهديد باستعمال القوة إذا ما استمر العراق في تجاهل مسؤولياته.

ورغم تصميم مجلس الأمن واستئناف عمليات التفتيش، استمر العراق في التهرب من التزاماته بترع السلاح. وحتى يومنا هذا، أخل بالمعيارين الأساسيين المبينين في القرار ١٤٤١، أي في تقديم بيان دقيق وكامل عن الحالة الراهنة لبرامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل والتعاون الكامل والفعال مع المفتشين. وما زال العراق في حالة خرق جوهري لالتزاماته الدولية بل إنه في الواقع يتمادى في هذا الخرق.

وساندت الولايات المتحدة النهج المتعدد الأطراف خلال الشهور الثلاثة الماضية حتى عندما حاول العراق أن ينتقي على هواه شروط امتثاله وذر الرماد في عيون الأمم المتحدة. ووفرنا للمفتشين معلومات الاستخبارات والتحليلات والموظفين والدعم اللوجستي. ودعوناهم إلى استخدام سلطاتهم بالكامل لتحسين فرص نزع أسلحة العراق بصورة سلمية ويمكن التحقق منها. ومن المؤسف أنه كما ذكر المفتشون أنفسهم لمجلس الأمن، "يبدو أن العراق لا يقبل قبولاً حقيقياً - حتى الآن - نزع السلاح الذي طُلب منه والذي يتعين عليه القيام به لكسب ثقة العالم والعيش في سلام".

وكان دور الولايات المتحدة والدول الأخرى التي تشاركنا التفكير أساسياً في تهيئة الظروف التي أتاحت للعراق فرصة أخيرة لترع أسلحته. وكان مجلس الأمن، عند تحذيره من "العواقب الخطيرة"، يعلم جيداً أنه قد يحين الوقت الذي ينفذ فيه تهديده باستعمال القوة. وكانت الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر كما هي الآن تُدرك فعلاً أهمية اتباع نهج متعدد الأطراف وموحد في مواجهة العراق. ونريد أن تنجح الأمم المتحدة في عملها ولكن حتى يمكنها تحقيق ذلك، يجب أن يكون هناك إجراء محدد يساند الأقوال مساندة تامة. ونحن نرغب في حل سلمي في العراق. ولكن ندرك أيضاً أنه لا يمكن السماح للعراق لأجل غير مسمى بأن يهزأ بإرادة المجلس ومن ثم يقوِّض مصداقيته. ونحن، شأننا شأن زملائنا في مجلس الأمن، مسؤولون عن مواجهة التحديات التي تقف في طريقنا وإثبات أهمية الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ونعي جيداً النقاش الدائر في مجلس الأمن بشأن كيفية التعامل مع العراق. ونسمع الآن أصواتاً كثيرة تحتج بأن هناك تقدماً كبيراً قد أُحرز منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وأنه ينبغي منح عملية التفتيش مزيداً من الوقت، أي شهور أو سنوات اذا دعت الضرورة. وتفترض هذه الحجة بطبيعة الحال أنه يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة في الشهور والسنوات القادمة في مواصلة توفير العزيمة التي أرغمت صدام حسين أخيراً على التعامل مع الأمم المتحدة بقدر أكبر من الجدية مما كان يفعل لسنوات.

وتقدّر الولايات المتحدة ثقة الآخرين في قدرتنا على الاحتمال. ومع ذلك ينبغي أن نذكر بأن الولايات المتحدة متطوعة في هذه المسألة. وليس من المعتاد أن تصد الأمم المتحدة المتطوعين. والقاعدة في الواقع أنه لا يتوافر للأمم المتحدة سوى عدد ضئيل للغاية من المتطوعين وليس أكثر مما ينبغي، والدليل على ذلك، المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة كلما نظرت في بدء عملية جديدة لحفظ السلم. وهناك حدود لصبرنا كمتطوعين، ناهيك عن مواردنا وعن استعداد الشعب الأمريكي للحفاظ على مستوى الالتزام الراهن بحل مشكلة لا تعدو أن تكون واحدة من عدة مشاكل خطيرة من هذا النوع. ولذا فقد آن الأوان لأن تتبنى الأمم المتحدة موقفاً وأن تثبت أهميتها فيما يتعلق بالأمن الجماعي للمجتمع الدولي.

وبعد أن قطعت الولايات المتحدة هذا الشوط، فإنها لن تتردد على عقبيها. ولكن ليس في وسعنا الانتظار طويلاً لحسم هذه المسألة وعند حسمها نتوقع أن تتحالف معنا مجموعة كبيرة من الدول التي تشاركنا التفكير. ولن تعوزنا الكلمات لوصف أولئك الذين سيبعدون عن هذا الائتلاف، لكن المؤكد أننا لن نستخدم تعبير "المتمسكين بتعددية الأطراف" لوصفهم.

ومن الأمثلة الأخرى على التزام الولايات المتحدة بتعددية الأطراف على نحو فعال النهج الذي اتبعناه في مواجهة مشكلة الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية. فالولايات المتحدة تعتبر أن محاولات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة النووية وإعلانها عن عزمها الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحد خطير لنظام عدم الانتشار وخطر يهدد الأمن الإقليمي والدولي. ويدعو المجتمع الدولي بالإجماع إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ونحن نعمل بالتعاون الوثيق مع أصدقائنا وحلفائنا، بما فيهم جمهورية كوريا واليابان وأستراليا والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين بالإضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيجاد حل سلمي لهذه المشكلة. ويجب أن تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحل برنامجها الخاص بالأسلحة النووية بشكل واضح ويمكن التحقق منه وبلا رجعة.

وكما ذكر وزير الخارجية باول للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، فإن معالجة هذه الحالة ستكون عملية طويلة وصعبة وسوف تستلزم تعاون المجتمع الدولي برمته. ولا نريد حلاً ناقصاً يوحى بحل المشكلة لكنه في الواقع يخفيها لتتصعد إلى السطح فيما بعد. كما أننا لن نجري مقايضة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإقناعها بالوفاء بالتزاماتها الحالية.

ولهذا السبب، أيدت الولايات المتحدة باستمرار إحالة هذه المسألة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو المؤسسة التي عُهد إليها "بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي". بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وقاوم كثيرون في بداية الأمر إحالة هذه المسألة. واقترحوا بدلاً من ذلك أن تحل الولايات المتحدة المشكلة بالحوار المباشر مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه قطعاً أكبر سخریات القدر في زمننا. فالولايات المتحدة التي يُدعى أنها ذات نزعة انفرادية تسعى إلى إحالة خطر يهدد السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بينما يُلح آخرون، رغم تحفظاتنا، على أن تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها حل هذه المشكلة للمجتمع الدولي.

وينطلق من يرغبون في أن تحل الولايات المتحدة هذه المشكلة بصورة منفردة من مبدأ أن هذه المشكلة هي في المقام الأول مشكلتنا ومسؤوليتنا. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المسلحة نووياً تهدد الاستقرار في جميع أنحاء شمال شرقي آسيا. وبالنظر إلى ماضي هذا البلد في تسويق الأسلحة التي ينتجها، فإنه يهدد أيضاً بسرعة انتشار الأسلحة النووية إلى النظم الخطرة في جميع أنحاء العالم.

لقد ظل التمسك بعدم حل القواعد التي أرسنها معاهدة عدم الانتشار عقيدة أساسية لدى مجتمع تحديد الأسلحة لعشرات السنين، لأنه يحل هذه القواعد لن تقف هذه العملية عند حد منطقي. ويفرض برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية على المجتمع الدولي أن يساند هذه القواعد. وجميعنا يعلم أن هناك أنظمة أخرى تراقب

الرد الدولي، لكي تحدّد ما إذا كان من المفيد لها أن تتبع الطريق الذي شقّته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى المجتمع الدولي أن يضمن عدول هؤلاء المراقبين المعنيين عن سلوك هذا الطريق.

وحفاظاً على قوة نظام عدم الانتشار ومصادقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كان على مجلس إدارة الوكالة أن يقرّر أن هناك عدم امتثال وأن يبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهذا الأمر. وقد اجتمع مجلس الوكالة أمس في فيينا والتزم بمسؤولياته. ونشعر بالارتياح لهذا الإجراء الذي اتخذته مجلس الوكالة.

ويتجلى التزام الولايات المتحدة بتعددية الأطراف على نحو فعال أيضاً في الجهود التي بذلناها في العام الماضي لدعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولم يكن قرارنا بالسعي إلى إعادة الحيوية إلى قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدافع اكتساب حكومتي للشعبية. وكان أنسب لنا أن نشيح بوجهنا عمّا يحدث بينما يصيب الضمور البطيء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والواقع أن هذا تحديداً ما دعانا إليه عدداً كبيراً من الحكومات الأخرى - بما فيها الحكومات التي كثيراً ما تفوق الولايات المتحدة جهرًا بمساندة تحديد الأسلحة.

غير أننا اعتبرنا أن المخاطر التي تنطوي عليها الأسلحة الكيميائية تبلغ حجماً لا نستطيع معه السماح بأن تعترض تعددية الأطراف المهدّبة طريق تعددية الأطراف الفعالة. وبناء على ذلك، قرّرنا أن نستثمر حجماً كبيراً من رأس المال السياسي في حملة لإعادة الحيوية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونشعر بارتياح بالغ للنتائج التي تحققت. وأدى المدير العام الجديد روجيليو فرتز عملاً رائعاً في الشهور الأولى من تولّيه مهام منصبه، ويحظى كما تحظى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالمساندة التامة من حكومتي.

ومما يدل على إيماننا بمستقبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القرار الهام الذي اتخذته وزير الخارجية باول برفع مستوى تمثيلنا الدبلوماسي وذلك بتعيين السفير إيريك جافيس في لاهاي. وهذا القرار لم يُتخذ بسهولة، وهو يعكس التزامنا بمساندة وتشجيع عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي منظمة دولية تعمل بنجاح على تعزيز السلم الدولي بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكما أوضحنا منذ إعلان هذا القرار، فإننا سنعيّن مثلاً بديلاً في مؤتمر نزع السلاح.

وعندما ننظر إلى إنجازاتنا خلال العام الماضي، يجب أيضاً أن أسلّط الضوء على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المعروفة أيضاً باسم معاهدة موسكو، المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والتي قمنا بالتوقيع عليها في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. ورغم أن معاهدة موسكو ليست من المسائل المتعددة الأطراف بمعناها الدقيق في مجال تحديد الأسلحة فإنها تعكس رغبة حكومتي في التعاون مع البلدان الأخرى من أجل تعزيز الأمن الدولي. وتوفّر المعاهدة صيغة قانونية للالتزامات كل من الولايات المتحدة وروسيا بتقليل عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية التي قام كل جانب بنشرها بمقدار الثلثين بحيث تصل إلى عدد يتراوح ما بين ١ ٧٠٠ و ٢ ٢٠٠ رأس نووي بحلول عام ٢٠١٢.

وتمثل هذه الخطوة الهامة التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أكبر تخفيض تم على الإطلاق في القوات النووية التي تم نشرها. وتعكس التزامنا بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي.

وهي كذلك خطوة تنبأ عدد كبير باستحالتها إذا ما استمرت الولايات المتحدة في خطة إنهاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونَبّه الكثيرون إلى أن هذه المعاهدة هي حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي وأنه إذا ما استخدمت الولايات المتحدة حقها القانوني في الانسحاب منها ستكون النتيجة الحتمية هي سباق جديد للتسلح. وإبرام معاهدة موسكو بعد خمسة أشهر فقط من إعلان الرئيس بوش قراره بإنهاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية يثبت عدم صحة هذه التنبؤات.

ولم يقتصر الأمر على قيامنا بإنهاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بصورة ودّية والتوقيع على معاهدة موسكو وإقامة إطار استراتيجي جديد مع روسيا، بل إننا بدأنا أيضاً عملية وزع لمنظومات القذائف الدفاعية بالتعاون مع حلفائنا التقليديين، بالإضافة إلى روسيا. وينبغي أن يكون نجاح جهودنا حتى الآن وتعددية الأطراف التي تميّز خططنا فيما يتعلق بمنظومات القذائف الدفاعية سبباً آخر لطمأنة أولئك الذين تشكّكوا مبدئياً في نهجنا تجاه معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وبذلت الولايات المتحدة كذلك جهوداً مضنية خلال العام الماضي لمكافحة خطر الأسلحة البيولوجية. وأثبتت النتائج المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ التزامنا بالسعي إلى وضع استراتيجيات مبتكرة لعرقلة انتشار الأسلحة البيولوجية والتكسينية. كما تعكس عزمنا على عدم قبول أنصاف التدابير التي تسمح للدول المارقة التي تمتلك برامج قوية بتطوير هذه الأسلحة.

والنقطة التي تبرزها الحالات التي أشرت إليها هي أن الولايات المتحدة تؤيد تعددية الأطراف إذا كانت فعّالة وأنها على استعداد لأن توفر عند اللزوم القيادة المطلوبة لفعالية تعددية الأطراف. ولم يكن مؤتمر نزع السلاح في السنوات الست الماضية أداة لتعددية الأطراف الفعالة. والمسألة المطروحة الآن هي تحديد إمكانية تحقيق هذه الفعالية.

وتود الولايات المتحدة أن يتحوّل مؤتمر نزع السلاح إلى محفل متعدد الأطراف أكثر فعالية. وما زلنا نؤيد التفاوض هنا بشأن وضع معاهدة يمكن التحقق منها فعلياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وللنهوض بأمننا القومي. ولم يُبد أي بلد، على حد علمنا، اعتراضاً على المبدأ الأساسي لوضع هذه الاتفاقية. لكن ذلك لا يكفي حتى الآن لبدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح.

ويعمل مؤتمر نزع السلاح وفقاً لمبدأ توافق الآراء لسبب وجيه. فهذا المبدأ يمنح كل مشترك حق النقض مما يساعد على تحقيق مساندة عالمية أو شبه عالمية لأي اتفاق قد يصدر عن هذا المحفل. غير أن التطور الذي شهده هذا المبدأ في مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الماضية يثبت بوضوح أن الممارسة قد تفسد حتى المبادئ السليمة. وأصبح توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح مرادفاً للأمر والإعاقا. وسمح لعدد قليل من الدول أن تتقدم بمطالب غير واقعية وغير قابلة للتحقيق وأن تصر على إجراء مفاوضات بشأن مواضيع لم يحن بعد أوان التفاوض بصدها كشرط لدراسة مواضيع قد يمكن إحراز تقدم فيها.

وأساء ذلك إلى سمعة هذه الهيئة، وهي الهيئة الوحيدة الدائمة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن تحديد الأسلحة في العالم، إلى حد جعل الحكومات المسؤولة، بما فيها حكومتي، تتساءل عما إذا كانت ستحتفظ

بصلاحيتها للبيئة الأمنية التي نواجهها الآن. وعلينا أن نعترف بأن مؤتمر نزع السلاح كما نعرفه لن يبقى طويلاً إذا ما استمر مصدر الضيق هذا.

وحل هذه المشكلة واضح وهو أنه يجب الحفاظ على توافق الآراء ولكن مع تخلي الدول الممثلة هنا عن تسامحها إزاء عمليات الربط الشاملة التي لا يُتفق فيها على شيء ما لم يتم الاتفاق على كل شيء. وينبغي أن نتفاوض بشأن المسائل التي نتفق جميعاً على أنه قد حان وقت إجراء المفاوضات بشأنها مع بحث القضايا الأخرى بصورة غير رسمية حتى يتمكن أعضاء المؤتمر من التوصل إلى موقف مشترك يسمح بمواصلة التقدم في تلك القضايا.

ولذا فلتتفق في هذه الدورة على الموافقة على قرار "خال من الشوائب" يرسى أسس التفاوض بشأن وضع معاهدة لخطر إنتاج المواد الانشطارية. وأقصد بتعبير "خال من الشوائب" قراراً غير مُثقل بعمليات ربط باقتراحات لا صلة لها بالموضوع ولا يوجد بشأنها اتفاق في هذه الهيئة. وحتى يكون لهذه الهيئة مستقبل يجب وقف الممارسة التي تجعل المبادرات الحيوية في مجال الأمن الدولي رهينة الموافقة على اقتراحات مشكوك في نيتها أو غير مستحبة أو مضى زمانها.

ولكن إذا تعثرنا في بنود جدول أعمال كانت محور اهتمام مؤتمر نزع السلاح في الماضي ينبغي أن ندرس ما إذا كان هناك توافق آراء لدراسة بنود أخرى يُحتمل إحراز تقدم فيها. وهل يمكن ألا نتفق مثلاً على أن المخاطر الناجمة عن احتمال حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل تستحق التصدي لها بجدية؟ وهل يتعذر الاتفاق على فرض قيود على تصدير جميع الألغام البرية غير ذاتية التدمير التي تسببت في معاناة تفوق الحصر بين المدنيين في كل قارة؟ أم أن هذه الأفكار ستصبح رهينة أيضاً وهي السمة المميزة لعمل مؤتمر نزع السلاح؟

ويمكن أن يساهم مؤتمر نزع السلاح أيضاً في تحقيق السلم والأمن الدوليين بمضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان الامتثال للمعاهدات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل بمجرد بدء نفاذها. ففي أحيان كثيرة للغاية تبدي الدول حماساً للتفاوض بشأن هذه الاتفاقات ثم تفقد اهتمامها بتنفيذها. وهذا أمر يمكن فهمه، فالتفاوض بشأن معاهدات جديدة أسهل وأكثر إثارة من دراسة التفاصيل المملة للتنفيذ والامتثال. وهذه مسألة يمكن تفسيرها لكنها غير مقبولة. وقد وقع عدد كبير للغاية من الدول المارقة على هذه المعاهدات ولكن لديها برامج سرية لصنع هذه الأسلحة الرهيبة. وندعو جميع الأطراف في المعاهدات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل إلى الوفاء بالتزاماتها.

ويؤدي التركيز على التنفيذ أيضاً إلى حالات تضطر فيها بعض الأطراف في معاهدة إلى توبيخ أطراف أخرى على عدم امتثالها. ولا يروق لدول كثيرة توجيه هذه الاتهامات لأسباب ليس أقلها أنها قد تؤدي إلى مسألة فرض عقوبات على عدم الامتثال. ومع ذلك لكي يكون هناك مستقبل لتحديد الأسلحة المتعدد الأطراف، يجب أن تواجه أطراف المعاهدة مسؤولياتها. ويجب أن تعقد العزم على عدم التهاون إزاء عدم الامتثال.

وهناك مسألة أخيرة لا يمكنني تجنب الإشارة إليها وهي احتمال تولي العراق رئاسة مؤتمر نزع السلاح الشهر القادم. واسمحوا لي أن أقول بصراحة أن تولي العراق لرئاسة مؤتمر نزع السلاح مرفوض من الولايات المتحدة وينبغي أن يكون مرفوضاً من جميع مؤيدي مؤتمر نزع السلاح لأنه يهدد بفقدان هذه المؤسسة لمصداقيتها إلى حد أبعد كثيراً مما حدث خلال سنوات الخمول الستة الماضية.

وختاماً، سيدي الرئيس، تأمل الولايات المتحدة أن يكون هذا العام هو العام الذي يستعيد فيه مؤتمر نزع السلاح مكانته كمؤسسة متعددة الأطراف تتميز بالفعالية. ونتطلع إلى العمل معكم ومع الوفود الأخرى لتحقيق هذه النتيجة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر مساعد الوزير السيد ريديميكر على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى رئيس الجلسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير وولفغانغ بيتريتش سفير النمسا.

السيد بيتريتش (النمسا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إنني وافد جديد نسبياً إلى مؤتمر نزع السلاح ولكن راعني جملتان سمعتهما عدة مرات في هذا الحفل. والجملتان الأولى هي "إن هناك تغييراً تشهده البيئة الأمنية التي نعيش فيها" والثانية هي "إن مؤتمر نزع السلاح هو الحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح". فما المقصود بهاتين الجملتين؟ وما هي الصلة التي تربط بينهما فيما يتعلق بهدف تعزيز أمننا البشري الجماعي والفردى؟

والواقع أن هناك تغييراً تشهده البيئة الأمنية. فخلال الحرب الباردة كنّا نعتبر المخاطر الرئيسية التي تهدد السلم والأمن الدوليين ظاهرة تتصل بالعلاقة بين دولة وأخرى بصفة أساسية. أما الآن فنحن نواجه واقعاً أكثر تعقيداً وغموضاً. فقد بدأ القرن الحادي والعشرون بنوع من الاعتداء ما كان للكثيرين أن يتصوروا وقوعه: أي استخدام الطائرات المدنية كقذائف ضد مبان في اثنتين من كبرى مدن العالم من جانب إرهابيين يستخفون تماماً بحياة البشر.

وما من أحد يستطيع أن يجد عذراً أو يحاول تبرير الوحشية المروعة التي قتل بها آلاف من الأبرياء. غير أن الإرهاب ليس سوى أحد المخاطر التي تهدد أمن المجتمع الدولي ورفاهه في الأجل الطويل. والإرهاب، من بعض النواحي، هو عرض من أعراض العنف والقمع وانعدام الأمن بقدر ما هو سبب من أسبابها. فالفقر، والكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان، والأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتعصب والإرهاب جميعها عناصر تدخل في عملية تغذية مرتدة متبادلة الدعم للامساواة والاستياء والعنف. ويمكن أن تنتهي هذه العملية باستخدام أسلحة الدمار الشامل على نحو ما كان يمكن تصوره حتى الآن. فهل يوجد ما هو أكثر إلحاحاً من التصدي لهذه المخاطر بأسلوب شامل؟

ووصف عدد كبير من الأعضاء هذا المؤتمر بأنه الحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ومن المؤكد أنه محفل مكلف بوضع اتفاقات لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. لكن مؤتمر نزع السلاح، إن أردنا الدقة، ليس الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح كما أنه ليس عالمياً. وما يشغل النمسا، ويشاركها فيه عدد كبير من البلدان الأخرى في هذه القاعة، هو أن الهيئة نفسها يجب أن تتحاشى التحول إلى هيئة تعمل في غير زمنها الصحيح بعد سبات وخمول استمر خمسة أعوام لم تساهم فيها على أي نحو في حل تلك المسائل الملحة التي عهد إليها بالتصدي لها.

ويجب أن نتخلى عن عمليات المقايضة الدورية المبتذلة التي يقصد بها البعض مجرد الإبقاء على الوضع القائم أو تعزيز نفوذ دول بمفردها على حساب التقدم الحقيقي. ولا يشكل عدم الانتشار سوى جزء من الإجابة.

وهو ببساطة لا يكفي. ويجب أن نتقدم نحو مهمة نزع السلاح إن كنا جادين فيما يتعلق بجعل العالم في مأمن من أسلحة الدمار الشامل.

وهناك شعور بالإحباط عميق ومنتشر، داخل مؤتمر نزع السلاح وفي العالم الواقعي إزاء هذه الحالة. فنحن نواجه مخاطر متعددة الجوانب توجد ضرورة ملحة لمواجهتها بأسلوب متعدد الأطراف. ولا نرى ما يشير إلى عزم المؤتمر على إصلاح نفسه والالتزام. ولكننا نساند بالكامل جميع الجهود التي قد تساعد في التغلب على مرحلة الجمود الراهنة.

وسانندنا على مدى الأعوام الخمسة الماضية عدداً من الجهود الحميدة والخلاقة بدرجة كبيرة، التي بذلها الرؤساء المتعاقبون لمؤتمر نزع السلاح سعياً إلى الاتفاق بشأن برنامج للعمل. وهذه الاقتراحات لا يوجد بينها اقتراح طموح وبعيد المدى في مضمونه بالقدر الذي تودّه النمسا. غير أن برنامج العمل ليس سوى بداية العمل الفني، ونحن على استعداد لقبول الاقتراحات التي تضعنا على مسار يسمح لنا بالتقدم.

ونؤيد بقوة الاقتراح المشترك بين الأقاليم الذي تقدم به السفير دميري والسفير لينت والسفير رايز والسفير سالاندر والسفير فيغا. ونحث ذلك العدد القليل من الدول التي قاومت توافق الآراء على أن تتحلى بالشجاعة لدعم هذا الاقتراح. فالتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل لا يخل في نهاية الأمر بأي نتيجة. وتوفر قاعدة توافق الآراء في المؤتمر شبكة أمان محكمة لأي وفد.

وما زالت النمسا ملتزمة بدعم جدول الأعمال المتعدد الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونفعل ذلك إيماناً منا بأن حفظ السلم والأمن هو واجب مشترك. ويتعلق الأمن الجماعي والوطني في نهاية المطاف بأمن الناس جميعاً.

وتحدثت منذ أسبوعين أمام المؤتمر بالإنبابة عن شبكة أمن الإنسان وأطلعت المؤتمر على مبادرة قامت بها الشبكة فيما يتعلق بنشر اتفاقية أوتاوا على نطاق العالم. وينبع مبدأ أمن الإنسان من نهج يقوم على التمسك بوضع الأفراد وأمنهم في مركز الاعتبارات المتصلة بالسياسات. ويستند إلى ضرورة وجود هدف رئيسي في العلاقات الدولية ألا وهو حماية كل إنسان. والحماية هي مسؤولية جماعية، كما ثبت في السنوات الأخيرة أثناء عمليات التدخل الإنسانية في البوسنة والهرسك وكوسوفو وتيمور الشرقية وفي أنحاء أخرى.

وإذا ما نظرنا إلى جدول أعمالنا في مجال نزع السلاح من هذه الزاوية، يتضح لنا أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لبدء الوفاء بهذه المسؤولية.

وتقف أسلحة الدمار الشامل بما تملكه من قوة تدمير وإبادة للبشر على نطاق واسع على طرفي نقيض مع مبدأ الأمن المتمركز حول الإنسان.

وفي نيسان/أبريل، سيعقد الاجتماع القادم للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في جنيف. ونعتقد أن معاهدة عدم الانتشار هي أبغ مثال على تعارض شتى النهوج المتصلة بالأمن. والغالبية الساحقة

من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يملكها الإيمان بأن امتلاك الأسلحة النووية، ناهيك عن استعمالها، مرفوض لأنه يضر بأمن واستقرار العالم في الأجل الطويل.

ولكن هناك دولاً أخرى تعمل فيما يبدو وفقاً لظننها بأن الاحتفاظ بالأسلحة النووية في الأجل الطويل هو خيار سليم يؤدي إلى زيادة أمنها وهيبته الدولية. وبماذا عسانا أن نفسر عدم التنفيذ الواضح للتعهد الصريح الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتقدم نحو نزع السلاح النووي، بعد مرور ثلاثة أعوام على الاتفاق في هذا الشأن؟ وهذا النهج معيب بصورة جوهرية بل إنه قصير النظر. ونعتقد أن عدم تحرك الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو نزع السلاح النووي سيقوض في نهاية الأمر أساس معاهدة عدم الانتشار ما لم تتخذ إجراءات على وجه السرعة. وتشمل هذه الإجراءات الاستئناف الفوري للمفاوضات بشأن المواد الانشطارية. ويجب إحراز تقدم معقول في اتجاه تنفيذ جميع مواد معاهدة عدم الانتشار، بما فيها المادة ٦ و"الإجراءات الثلاثة عشر" المتفق عليها، بحلول المؤتمر الاستعراضي القادم.

وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت الأمثلة الحديثة لنا بوضوح أن الحصول على الأسلحة النووية لا يؤدي إلى تحسين حالة الأمن الاستراتيجي، وبخاصة في الدول التي تكون فيها الاحتياجات الإنمائية وغيرها من الاحتياجات المتصلة بأمن الإنسان أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وسيكون التحرك نحو نزع السلاح النووي مؤشراً للتقدم. غير أنه بالإضافة إلى الشروع الفوري في المفاوضات المتصلة بالمواد الانشطارية يجب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد الأهمية التي نوليها لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لها دور حاسم الأهمية في منع انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة في وقت أصبحنا فيه نعي بصورة متزايدة المخاطر التي تسببها الجماعات الإرهابية واستعدادها لتخطي أي حدود إنسانية.

إن التصدي لمخاطر الأسلحة البيولوجية والكيميائية هو مسؤوليتنا جميعاً. وساندت النمسا بقوة الجهود الرامية إلى اعتماد بروتوكول للتحقق ملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتي توقفت فجأة في صيف عام ٢٠٠١. ولم يكن مشروع البروتوكول كاملاً ولكن رغم ادعاءات البعض، كانت له فائدة أمنية حقيقية. وفضلاً عن ذلك، هناك قيمة أصيلة في النهج المتعددة الأطراف تدفع الأطراف إلى الالتزام وتساعد في توفير الثقة وتشجع التعاون. ولذا نعتقد أنه قد أسيء إلى سلامة القاعدة في السنتين الأخيرتين ونأمل مخلصين أن تثمر آليات المتابعة التي اتفقنا عليها في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وأن تعزز الاتفاقية.

إننا نواجه حالياً خطر نشوب صراع كبير تستحوذ نتائجه المحتملة على تفكيرنا. ولذا قد يبدو للبعض أن من السداجة التشديد على النهج المتمركز حول الإنسان في العلاقات الدولية في هذا الظرف المشؤوم.

ولكن ينبغي أن يحتل البُعد الإنساني الصدارة دائماً في تفكيرنا. ويجب علينا جميعاً ألا نخضع لسيطرة المنطق العسكري والبُعد العسكري الذي يتكشف تدريجياً أمام أعيننا. وكما سبق أن ذكرت فإن على مجتمع نزع السلاح

التزام بالتصدي للمشاكل الأمنية من أجل تحسين حياة الناس العاديين. ولحسن الحظ كانت هناك مناسبات اجتمع فيها نزع السلاح مع النزعة الإنسانية.

واجتمعت الدول الأطراف من جديد في الأسبوع الماضي مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني للعمل على تنفيذ اتفاقية أوتاوا من أجل الحد من الآثار الإنسانية للألغام المضادة للأفراد. وكان للنمسا ومعها بيرو شرف رئاسة اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بالحالة العامة للاتفاقية وأدائها في ذلك الأسبوع.

ورغم أن المفاوضات المتعلقة باتفاقية أوتاوا بدأت كمشروع موجه نحو نزع السلاح تحديداً، فإن النتائج الإنسانية التي تحققت في عام ١٩٩٧ تجاوزت هذا النطاق وفاقّت جميع توقعاتنا. وكانت للنزعة الإنسانية الغلبة على المناورات السياسية البغيضة. وتستند اتفاقية أوتاوا إلى نهج متمركز حول أمن الإنسان. وفي دياجاة الاتفاقية تعلن الدول الأطراف أنها: "تصميمًا منها على إنهاء المعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد التي تقتل أو تشوّه كل أسبوع مئات الأشخاص، معظمهم من الأبرياء والمدنيين العزّل وبخاصة الأطفال، وتعيق التنمية الاقتصادية والتعمير، وتمنع اللاجئين والمشردين داخلياً من العودة إلى الوطن، وتسبب في نتائج أخرى وخيمة بعد سنوات من زرعها."

وتتصل هذه النقاط جميعها التي تتضمنها الديباجة اتصالاً وثيقاً بحالتنا الراهنة. وإذا نشب صراع فما هي انعكاساته على حياة الناس العاديين؟ ولا أريد الإسهاب بما أن ذلك قد يتجاوز نطاق البيانات العامة التي يُدلى بها في هذا المؤتمر. وعلى أي الأحوال، تعتبر النمسا أن المبدأ الإنساني الذي تعكسه صياغة الديباجة يجب أن يحترم خارج نطاق الاتفاقية وينبغي أن نتهدي به في أسلوب معالجتنا لجدول أعمال نزع السلاح.

وفي هذا السياق، نأمل أن تثمر المفاوضات الوشيكة بشأن إمكانية وضع بروتوكول خامس ملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية، فيما يتعلق بمعالجة الآثار الناجمة عن أنقاض الحرب المتفجرة معالجة شاملة. وينبغي أن يكون دافعنا في هذه الحالة أيضاً هو التصدي للمعاناة الإنسانية الناجمة عن الذخائر التي لم تنفجر. ونأمل أن نتوصل إلى إبرام صلح شامل وجدير بالثقة وملزم قانوناً في نهاية هذا العام.

وينبغي أن يوجه المبدأ نفسه عملنا في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة. فتأثيرها الضار على حياة الناس، وبخاصة في الحالات الحساسة التي تعقب الصراعات، موثق جيداً. ومن المنطقي أن يحظى موضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة بالأولوية في أي نهج متمركز حول الإنسان. وكان مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع جوانبه خطوة هامة إلى الأمام. ويوفر لنا برنامج العمل في هذا المجال دليلاً تفصيلياً لما يتعين اتخاذه من إجراءات مركزة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي القادم في عام ٢٠٠٦. والنمسا ملتزمة بهذه العملية وتتطلع إلى الاجتماع الذي ستعقده الدول بشأن الأسلحة الصغيرة في فترة لاحقة من هذا العام لتقييم التقدم المحرز حتى الآن.

وما زال الخطاب الصارم يسيطر على جزء كبير من عالم نزع السلاح. ونعتقد بتفاؤل أن النهج الحديثة، المتبعة في مجال الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة على سبيل المثال، ستؤثر في نهاية المطاف تأثيراً إيجابياً على أعمال نزع السلاح. وترى النمسا أن مشاركة المجتمع المدني عنصر أساسي في نجاحها.

لقد عهد إلينا المجتمع الدولي بمسؤولية التصدي للشواغل الأمنية. وهي مشروع جماعي ومسؤولية جماعية، فضلاً عن كونها صلاحية وطنية، كما يذكرنا البعض بصفة دائمة. وستواصل النمسا بذل قصارى جهودها لتدعيم النهج المتعددة الأطراف من أجل بلوغ أهدافنا المتصلة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وختاماً، أود يا سيدي الرئيس أن أعرب عن امتناننا للثقة التي أبدتها لبلدنا الدول الموقعة على مدونة قواعد سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية بتعيين النمسا مركز اتصال مباشراً. ونأمل أن تستمر الزيادة في عدد الدول الموقعة الذي يبلغ حالياً ١٠١ دولة وأن تسهم المدونة إسهاماً مفيداً في مهمة منع انتشار القذائف التسيارية. ولذا نشجع الدول التي لم توقع بعد على المدونة على أن تفعل ذلك وأن تُبلغ بالتالي مركز الاتصال المباشر في فيينا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النمسا الموقر على بيانه الهام وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى رئيس الجلسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر، السيد سو سي بيونغ.

السيد سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لم يكن في نيتي أن أتحدث أمامكم اليوم. لكن السيد ريديميكر تكرم وطلب مني التعليق على ملاحظاته.

ولا أدري إن كان الهدف مما ذكره هو تقديم مؤتمر نزع السلاح أم أنه ترويج نواياه العدوانية تحت شعار تعددية الأطراف في حرم هذا المكان. وقد شدّد كثيراً على تعددية الأطراف. فمن الذي يتمسك بالترعة الانفرادية إذاً وهي الشاغل الرئيسي للعالم اليوم؟ ومن أين أتى أسلوب هذه الترعة الانفرادية؟ وأعتقد أن حديثه عن تعددية الأطراف هو مجرد أقوال على سبيل التملق وليس أفعالاً. وبما أن ذلك ليس منطقياً فإن ما يقوم به هو مجرد تلاعب بالألفاظ.

وثانياً، أعلن جازافياً في بيانه أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك التزاماتها الدولية وأنها تسيء بكل الطرق إلى المجتمع الدولي. وكما سبق أن ذكر وفدي في كلمته، فإن الولايات المتحدة قد استمرت في سياساتها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفرضت عقوبات اقتصادية عليها لمدة تتجاوز نصف قرن. ومع تولي إدارة بوش للحكم، نعتت دولتي ذات السيادة بأنها جزء من "محور الشر" كما وضعت بلدي على قائمة الهجوم النووي الوقائي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمدت انتهاك الإطار المتفق عليه في عام ١٩٩٤ وذلك بتقاعسها عن بناء مفاعلات المياه الخفيفة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٣ في بلدي. وفي الوقت ذاته، حرّضت الولايات المتحدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اعتماد قرارات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بين حين وآخر.

وأوضحت حكومتي أن نشاطنا النووي الجاري حالياً في بلدي يستهدف أغراضاً سلمية، وبصورة رئيسية توليد الطاقة الكهربائية، كما ذكرنا أننا سنأخذ التحقق المستقل بعين الاعتبار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة إذا ما تخلت الولايات المتحدة عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا وأبرمت ميثاق عدم اعتداء على قدم المساواة مع كوريا. ومع ذلك، تصف الولايات المتحدة أنشطتنا السلمية بـ "التهديد"

و"الابتزاز" ضد المجتمع الدولي. ولدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اعتراضات قوية على هذا التقييم لأنه ظالم وأحادي الجانب ومنحرف تماماً.

ولا أود التماذي في التكرار، ولكن يجب أنؤكد مرة أخرى أن من البديهي والسهل للغاية فهم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية على أنها ناجمة عن السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبخاصة إزاء دولتي ذات السيادة. وإذا ما عدلت الولايات المتحدة موقفها الآن فإن المسألة ستسوى على الفور كما أن جميع المشاكل ستختفي في آن واحد. ولا أدري سبب هروب الولايات المتحدة منا. لا تخف يا سيد ريديميكر.

وهذا ما يجعلنا نعتبر هذه المسألة "ثنائية" بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. فهي ليست "متعددة الأطراف" ولا "دولية". إنها تحاول وضع العراقيل أمام حُسن العلاقات والتقدم الذي ينمو حالياً في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة الشمالية الشرقية. فهذا هو هدفها الرئيسي. كما أنها تشعر بغيرة شديدة. وهي فيما يبدو قوى عظمى. وتريد السيطرة على كل شيء فهل الولايات المتحدة هي الحكم الدولي؟ والقصد من الدور النووي لجمهورية كوريا الشعبية المناهضة للديمقراطية، وهو الدور الذي تهاجمه الولايات المتحدة بشدة، هو خنق وهدم حكومة بلدي المستقلة بل وصفها بأنها نظام "قمعي" و"خارج على القانون" وحتى وصفها بـ "الدولة الإرهابية". وننصحكم يا سيد ريديميكر بعدم محاولة اللجوء إلى أي حيل أخرى لتضليل العالم وخداع المجتمع الدولي لأن الناس تعرف حقيقتكم الآن.

وتتشبث الولايات المتحدة باستخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة لتنفيذ سياستها العدائية. وكما ذكر، فإنها استخدمت أمس لصالح الولايات المتحدة. والمؤسف أنها، وهي منظمة الحراسة الدولية، لا تستطيع أن تبين فقدان ٢٦٠ كيلوغراماً من البلوتونيوم. وكل ما تستطيعه هو المعايير المزدوجة. ولذا نشعر باستياء شديد إزاء القرار الذي اعتمدته مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمس، حتى وإن كان ذلك يخرج عن نطاق وظيفته. وماذا يهم؟ فلن تكون لنا صلة به بعد الآن. كما أن حكومتي غير معنية بالأمر أياً كانت المناقشة التي تدور في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومع ذلك، أعتقد أنه ما دامت الأمم المتحدة تتصدى للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي أن تكون منصفة وأن تلقي بنفس التبعة وتعاقب الولايات المتحدة على جرمها أيضاً لأن الولايات المتحدة هي مثير المتاعب الأول الذي فتح أبواب جهنم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر. وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق الموقر، السيد ناجي عابد.

السيد عابد (العراق): شكراً سيدي الرئيس، اسمح لي في البداية أن أعبر لكم عن تهنئتنا لرئاستكم المؤتمر وجهودكم وإدارتكم المتميزة لأعمال هذه الدورة وعن استعداد وفد بلادي التام للتعاون الكامل معكم في سبيل بلوغ الأهداف التي نتطلع إليها جميعاً. كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة والتبريك لكل الوفود العربية الشقيقة والإسلامية الصديقة بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك أعاده الله عليهم بكل الخير واليمن والبركة.

السيد الرئيس، إن رئاسة مؤتمر نزع السلاح هي إجراء دوري يتبع وفقاً للنظام الداخلي وهي إحدى مزايا العمل الدولي المتعدد الأطراف ولا يعتقد وفد بلادي بأن من صالح العمل الدولي متعدد الأطراف أن تفرض دولة ما رأيها فيما يتصل برئاسة الهيئات الدولية. إن هذا الأمر يعود لهذه الآليات واستناداً لنظامها الداخلي.

إن حكومة الولايات المتحدة لها موقف سياسي من بلدي وهي بصدد تهيئة الذرائع والأجواء لشن عدوان عليه رغم معارضة المجتمع الدولي وعليه فإن حكومة الولايات المتحدة لا يسرها أن يتأسس وفد بلادي مؤتمر نزع السلاح في دورته الحالية.

إن السماح للولايات المتحدة باتخاذ إجراءات أو ممارسة ضغوط لمنع دولة عظمى في مؤتمر نزع السلاح من ممارسة حقها في تولي رئاسة المؤتمر الذي كفله النظام الداخلي سيكون سابقة خطيرة ونكسة في سير إجراءات المؤتمر، قد ينسحب على دول أخرى في المستقبل.

السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يرد على الادعاءات التي وردت في بيان وفد الولايات المتحدة الأمريكية والالتزامات الموجهة لحكومة بلادي بشأن امتلاكها أسلحة الدمار الشامل ونود أن نبين في هذا الصدد أن هناك هيئتان دوليتان هما لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، عهد إليهما بالقيام بعمليات تفتيش على أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق. وهما تمارسان عملهما منذ أكثر من شهرين في ظل أجواء من التعاون الكامل من جانب السلطات العراقية ولم تشيرا في تقاريرهما المرفوعة إلى مجلس الأمن إلى وجود أي نشاط لصناعة أسلحة الدمار الشامل.

وقد اطلع المجتمع الدولي على محاولات الولايات المتحدة عرقلة وإنهاء أعمال التفتيش في العراق من أجل شن العدوان عليه وفرض هيمنتها على المنطقة والعالم في الوقت الذي يطالب فيه المجتمع الدولي إعطاء المفتشين الوقت الكامل لإنهاء عملهم وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يؤكد تنفيذه لكامل التزاماته تجاه قرارات مجلس الأمن ويود الإشارة بهذا الصدد إلى ضرورة تطبيق الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التي تدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، في الوقت الذي تتهم فيه الولايات المتحدة العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل فإن وفد بلادي يعبر عن رفضه لتلك الاتهامات، ويؤكد خلوه من تلك الأسلحة، ويلفت انتباه المجتمع الدولي إلى أن الولايات المتحدة كانت الدولة الأولى في العالم التي استخدمت تلك الأسلحة فضلاً عن استخدامها لأعدته تحتوي على اليورانيوم المدمر تركت آثاراً مروعة على الإنسان والبيئة في بلادي.

أود سيدي الرئيس قبل أن اختتم بياني التأكيد على سياسة المعايير المزدوجة والانتقائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه القضايا الدولية، ووفقاً لمصالحها الاستراتيجية علاوة على مواقفها المتعنتة التي تتخذها تجاه المسائل ذات الصلة بتزع السلاح والعمل الدولي المتعدد الأطراف. أشكركم سيدي الرئيس.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل العراق الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى رئيس الجلسة.

وبهذا تنتهي قائمة المتكلمين اليوم. هل يود أي وفد أن يتحدث من هذه المنصة؟

وأود الآن أن أدعوكم إلى البت في طلبات الدانمرك وغانا ولبنان والمملكة العربية السعودية ونيبال بالمشاركة بصفة مراقب في أعمال المؤتمر خلال هذه الدورة بدون النظر فيها أولاً في جلسة عامة غير رسمية، بناء على المشاورات التي أجرتها الأفرقة خلال الأسبوع الماضي. وترد هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.530/Add.1 المعروضة عليكم.

هل اعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة الدانمرك وغانا ولبنان والمملكة العربية السعودية ونيبال إلى المشاركة في أعماله وفقاً للنظام الداخلي؟

وتقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): السادة المندوبون المقرون، لا أرى أي طلبات أخرى لإلقاء كلمة ولذا فإن هذه الجلسة ستكون الجلسة الأخيرة برئاسة بلدي وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأبدي ملاحظات ختامية بالغة الإيجاز في آخر جلسة أتحدث فيها إليكم من موقعي هذا.

في بداية مدة رئاسة الهند، قدمت تقييماً للموقف يرى أن هناك مفارقة غريبة تتمثل في أننا نواجه تهديدات وأوجه عدم يقين جديدة ونواجه في الوقت ذاته شعوراً متزايداً بالإحباط إزاء المأزق السياسي الذي وجدنا أنفسنا فيه. وفي نفس الوقت، خصصت لنا موارد تكفي لعقد عشر ١٠ جلسات أسبوعياً ولم نستخدم منها سوى نسبة ضئيلة للغاية. واعتمد مؤتمر نزع السلاح جدول أعمال في أوائل ٢٠٠٣ لكننا لم نتوصل في مشاوراتنا إلى اعتماد برنامج للعمل. وبناء على ذلك، فإن جهودي لمحاولة تشجيع مؤتمر نزع السلاح على بدء أعماله تركزت على البدائل الممكنة التي طُرحت أثناء مشاوراتي مع مختلف الوفود.

وكان الخيار الأول هو المبادرة التي قام بها خمسة سفراء والتي ترد في الوثيقة CD/1693، فيما يتعلق بوضع برنامج عمل شامل. وأعلم أن مجموعة السفراء الخمسة تواصل مشاوراتها وقيمت بدوري بتشجيعها بقوة على القيام بذلك بغية مساعدة المؤتمر على الخروج من مأزقه الإجرائي.

وكان هناك خيار ثان مطروح يقترح أن ننحي جانباً المواضيع الصعبة الثلاثة المترابطة وأن نركز على مواضيع أخرى كنا قد اتفقنا بشأنها في الماضي على ولايات إنشاء اللجان المخصصة. غير أن بعض الوفود قد اعترضت على هذا النهج أيضاً.

ودعا خيار ثالث إلى معالجة جميع المسائل بالتساوي عن طريق عقد جلسات عامة غير رسمية بشأن جميع بنود جدول الأعمال، ولكن تبين من مشاوراتي أن هذا النهج لا يلقي اتفاقاً داخل المؤتمر.

وبذلك عدنا إلى نقطة البداية وهي مسألة الروابط ومسألة الولايات التفاوضية وغير التفاوضية.

وإذا نظرنا إلى سجل مؤتمر نزع السلاح سنجد أنه ليس هناك ما يؤكد أن الولايات التفاوضية تؤدي بالضرورة إلى نجاح المفاوضات أو أن الولايات غير التفاوضية لن تتطور إلى ولايات تفاوضية وتؤدي إلى مفاوضات

ناجحة. وتاريخ هذه الهيئة يزخر بالأمثلة على كلتا الحالتين. ولذا أرى أن نجاح مناقشاتنا بشأن الولايات التفاوضية وغير التفاوضية يتمثل في ضمان قدرتنا على بدء العمل الفني بشأن جدول أعمال اعتمدناه بأنفسنا.

ولذلك أود أن أحث الجميع على النظر بجدية إلى هذه المسألة وهذه المعضلة التي منعتنا من القيام بأي عمل في طوال الأعوام الستة الماضية أو أكثر من ذلك.

وأود أن انتهز هذه المناسبة لأشكر جميع الوفود على تشجيعها لجهودتي ومشاوراتي وأن أشكر الأمين العام السيد أوردزونيكيدز، ونائب الأمين العام السيد إنريكي رومان - موري وسائر أعضاء الأمانة على مساعدتهم وكفاءتهم. وأود كذلك أن أشكر خدمات المؤتمر وبطبيعة الحال، المترجمين الشفويين، على مساعدتهم لنا في عملنا.

وأود أن أعرب عن أطيب التمنيات للسفير كاسري سفير إندونيسيا الذي سيخلفني في رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد له التزامي بالتعاون الكامل معه. وأتمنى له كل النجاح في أداء المسؤولية التي سيضطلع بها.

وبذلك ينتهي عملنا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣، في الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠

— — — — —